المبحث الثامن
أنه تعالى هل له ماهية غير الوجود، أم لا؟

أثبتها المليون، سوي أبي الحسن الأشعري وأتباعه، ومنعها الفلاسفة، وذهبوا إلى أن ذاته تعالي ليست إلا وجوداً مجرداً قائماً بنفسه، منزهاً عن الاقتران بماهية، كوجود الممكنات.

واحتجوا عليه: بأنه لو كانت له ماهية ووجود غيرها، لكان قائماً بها قطعاً، وإلا لم يكن الواجب تعالي موجوداً، فيكون الوجود صفه له، وهو ممتنع، لما بينا من امتناع صفات زائدة له تعالي، مع وجهين أخرين مختصين بهذا المقام:

وجها الامتناع:

أحدهما: أن وجوده علي هذا التقدير يكون ممكناً، لاجتاجه إلي الماهية.

فبالنظر إلي ذاته، يكون جائز الزوال، فلا يكون الواجب واجباً.

وثانيهما: وهو العمدة في هذا الباب، أنه يلزم منه أن تكون الماهية موجودة قبل اتصافها بالوجود، وأن تكون موجودة بوجودين، وهما ضروريا الاستحالة.

مع أنه، إن كان الوجود السابق عين الذات، ثبت المدعي، وإلا ننقل الكلام إليه حتي يتسلل.

وجه اللزوم: أن الوجود علي هذا التفكير ممكن، كما ذكرنا أنفاً، فلابد

له من علة، وعلته لا يجوز أن تكون غير تلك الماهية - لما ذكرنا في مبحث الصفات - وكل علة متقدمة علي معلولها بالوجود بالضرورة.

ولأنه لو لم يكن كذلك، لأنسد باب إثبات وجود الصانع، إذ ليس لنا دليل عليه، إلا أن وجود هذه الممكنات، محتاج إلي عله.

فلو جاز أن لا تكون تلك العلة موجودة، لم يثبت المطلوب فلزم أن تكون تلك الماهية، موجودة قبل كونها موجودة، ولا يمكن تخلف المعلول عن علته التامة.

فلزم أن تكون موجودة، بعد كونها موجودة، فتكون موجودة بوجودين كما ذكرنا.

والاعتراض:

أما علي ما بينوا به امتناع الصفات، فقد مر هناك، فلا حاجة إلي لإعادته.

وأما علي الوجة الأول، من الوجهين المختصين بهذا المقام، فإنه لا يلزم مما ذكرتم، عدم كون الواجب واجباً، وإنما يلزم ذلك، لو لم تكن ماهيته مقتضية، مستقلة للوجود.

فأما إذا كانت مستقله بالاقتضاء، فلا يمكن زوال الوجود عنها، نظراً إليها.

ولا معني للواجب، إلا ما يمتنع زوال وجوده عن ذاته، نظراً إلي ذاته.

ولا يضره احتياج وجوده إلي ذاته، ولا جواز زوال الوجود نظراً إليه نفسه، ولا نسمية ممكناً.

أما علي الوجة الثاني: فهو أنكم إن اردتم باحتياج الوجود علي تقدير كونه زائداً علي الماهية، إلي علة احتياجة إلى فاعل، ومؤثر يعطيه الوجود، أو يجعل الماهية متصفة به، فهو ممنوع.

إذ إعطاء الوجود غير معقول، واتصاف الماهية به قديم.

وقد بينا من قبل، أن التأثير فى القديم، غير ممكن.

وإن أردتم بعلية الماهية له، كونها مقتضية، ومستلزمة له، فهو مسلم، وهو الحق.

ولكن لا نسلم أن مستلزم الشئ ومقتضيه، يجب أن يكون متقدماً عليه بالوجود.

وهذا كما تجوزون، بل تحكمون بوقوع أن تقتضي ماهية تعيناً، فتكون منحصرة في فرد.

ولا شك أن تلك الماهية ليست متقدمة علي تعينها بالوجود، بل بالذات فقط.

وكما أن قابل الوجود متقدم عليه بالذات، لا بالوجود.

وما ذكرتم من الضرورة، إنما هو فى معطي الوجود والمؤثر فيه، لا في مقتضية ومستلزمة.

ولا يلزم انسداد باب اثبات الصانع، لأن العالم محتاج إلي فاعل يعطيه الوجود - كما تقرر فيما تقدم - فلابد أن يكون موجوداً.

ثم أنه يلزم مما ذكروا، وجوه من الاستحالة:

الأول: أن مطلق الوجود بديهي التصور بالكنه، كما اعترفوا به وزادوا، فأوردوا لتوضيحه وجوها، فلا يخفي مفهومه علي عاقل.

وكل من يلاحظ حقيقة هذا المفهوم، يعلم بديهة أنه لا يصدق علي شئ قائم بنفسه، بأن يحمل عليه مواطأة، إذ هو التحقيق والكون، وهذا يقتضي البتة، أن يكون قائماً بشئ، ولا يعقل قيامه بنفسه.

كما أن كل من يتصور معني المشي، والضحك، واللون والسواد، وأمثال ذلك، يعلم بديهة أنه لا يحتمل أن يصدق علي شئ قائم بنفسه.

ولا شك في ذلك، وانكار هذا مكابرة لا يتصور وراءها.

وهم يقولون أن ذات الصانع فرد من هذا المفهوم، قائم بنفسه، بل قيوم مقيم لغيره.

الثاني: أنه يلزم أن لا يكون الواجب تعالي موجوداً حقيقة، إذ معني الموجود: ما يتصف بالوجود.

وعلي ما ذكروه، هو نفس الوجود، لا المتصف بالوجود.

وهم يجيبون عن هذا: بأن كونه عين الوجود، لا ينافي كونه موجوداً، فإن كل شئ سوى الوجود، محتاج فى كونه موجوداً إلى غيره، الذي هو الوجود.

والوجود في كونه موجوداً، لا يحتاج إلي شئ أخر، فكل ما سوي الوجود، موجود بالوجود، والوجود موجود بنفسه.

وهذا، كما أن كل ما هو غير الضوء، مضئ بغيره، الذي هو الضوء، والضوء مضيء بنفسه لا بغيره، وليس بشئ.

إذ من البديهي، أنه يمتنع اتصاف الشئ بنفسه حقيقة، وما يقال من أن الوجوب واجب والبقاء باق، والقدم قديم، وامثال ذلك، فإنما هو اعتبار محض، يجري في بعض الأمور الاعتبارية، لا في الأمور الخارجية، ولا فى الوجود.

فإن الوجود في الخارج، وجود فيه، لا موجود فيه، والضوء ضوء في نفسه، لا مضيء.

وهذا، كما أن السواد سواد في نفسه، لا أسود، والحركة حركة في نفسها، لا متحركة.

ولم يصح أن يقال: كل من يتصور معني الموصوف، والصفة، والإتصاف، لا يشتبه عليه امتناع إتصاف الشئ بنفسه حقيقة.

فإن قيل: نحن نبين عدم منافاة كونه عين الوجود، لكونه موجوداً بوجه أخر، لا يلزم منه اتصاف الشئ بنفسه.

وهو أن ما يصدق عليه مطلق الوجود، طبائع مختلفة، بدليل اختلاف لوازمها.

فإن بعض الوجودات، يلزمه التقدم، كوجود العلة، وبعضها يلزمه التأخر، كوجود المعلول، وبعضها يلزمه الأولوية، كوجود الجوهر، وبعضها يلزمة عدم الأولوية، كوجود العرض، وبعضهما يلزم الأشدية، كوجود الواجب، وبعضها يلزمه الضعف، كوجود الممكن.

بل الجهات الثلاث، مجتمعة في هذين الوجودين، واختلاف اللوازم وتباينها، يدل علي اختلاف الملزومات وتباينها.

ويقال لمثل هذا العام، الذي يختلف أفراده باحدي هذه الجهات، المشكك، والمقول بالتشكيك، فعلم أن الوجودات حقائق مختلفة متباينة، فلا يلزم من كونه تعالي موجوداً، مع كون وجوده عين ذاته، إتصاف الشئ بنفسه، لأنه يجوز أن يكون الموصوف، الذي هو عين الذات، حقيقة من تلك الحقائق، والصفة حقيقية أخري منها.

قلنا: إن كانت الصفة عين الموصوف، لزم اتصاف الشيء بنفسه، وإن كانت غيره، لم يكن وجود الواجب عين ذاته.

وأيضاً: إن كانت الصفة وجوداً ممكناً، لزم إمكان الواجب، وإن كانت وجوداً واجباً، لزم تعدد الوجود الواجب، وهم لا يقولون به.

فان قيل: إذا لم يكن الوجود في الخارج، لم يتصف به الشيء في الخارج، فلا يكون شئ موجوداً خارجياً.

قلنا: لا يلزم، فإن اتصاف شئ بآخر في الخارج، مستلزم لوجود ذلك الشيء في الخارج، لا لوجود الأخر فيه.

فإن الشخص متصف بالعمى في الخارج، مع أن العمى ليس موجوداً فيه.

نعم، لا يمكن هذا ما لم يكن الشخص موجوداً في الخارج.

وتحقيق هذا: أن الموجود الخارجي، ما يكون الخارج ظرفاً لثبوته ووجوده، لا ما يكون ظرفاً لنفسه.

فإذا قلنا مثلاً: زيد متصف بالوجود في الخارج، فلا يخلو إما أن يكون الخارج ظرفاً للوجود، أو للاتصاف به.

فإن كان الأول: فلا يكون الوجود، موجوداً خارجياً، لأن الخارج وقع ظرفاً لنفسه، لا لوجوده، ويكون زيد موجوداً خارجياً، لأن الخارج وقع ظرفاً لوجوده.

وإن كان الثاني: لم يكن الاتصاف موجوداً خارجياً، لأن الخارج وقع، ما لم يعلم حال الوجود، أنه موجود خارجي أو لا.

إذ إتصاف الشئ في الخارج، يجوز أن يكون بأمر موجود فيه، كالسواد، وان يكون بمعدوم فيه، كالعمي.

ولكن يلزم أن يكون زيد موجوداً في الخارج، وإن لم يقع الخارج ظرفاً لوجوده.

إذ اتصاف الشئ في الخارج بأخر، وثبوته له – سواء كان الأخر أمراً وجودياً أو عدمياً، بدون وجود ذلك الشئ، ممتنع بديهة.

فعلم أن عدم كون الوجود موجوداً، لا يستلزم عدم صحة قولنا: " الشئ متصف بالوجود في الخارج ".

نعم، هو مستلزم لعدم صحة قولنا:" وجود زيد ثابت في الخارج ".

وأيضاً، عدم كون الإتصاف موجوداً في الخارج، مستلزم لعدم صحة قولنا: " إتصاف الشخص بكذا ثابت في الخارج "

لا عدم صحة قولنا: هو متصف بكذا في الخارج ".

الثالث: أنه يلزم أن لا يكون الواجب بالذات، واجباً بالذات.

إذ معني الواجب بالذات: ما يقتضي ذاته وجوده.

فإذا كان الوجود عين الذات، لا يتصور اقتضاؤها له، والا يلزم أن تكون متقدمة علي نفسها.

وأجيب عنه: بأن الوجود، الذي هو عين الذات، وجود مخصوص، هو فرد لمطلق الوجود، المشترك بين جميع الوجودات الخاصة للموجودات، معروض له،فيكون غيره.

وهذا الفرد مقتضٍ لعارضه، الذي هو الوجود المطلق، وهذا معني قولهم: " إن ذاته تقتضي وجوده " وليس فيه اقتضاء الشئ لنفسه، ولا منافاة لمذهبهم.

ولا يلزم من هذا، أن يكون كل ممكن واجباً لذاته، بأن يقال: إن وجوده الخاص، يقتضي عارضه، الذى هو مطلق الوجود، كالوجود الخاص للواجب.

وذلك لأن ذات الممكن، غير وجوده الخاص، فلا يلزم من اقتضاء وجوده مطلق الوجود، اقتضاء ذاته ذلك.

ولا أن يكون وجود كل ممكن واجباً، بأن يقال: إنه وجود خاص، يقتضي الوجود المطلق، فهو شئ يقتضي لذاته وجوده، كالوجود الخاص الواجبي بعينه.

وذلك لان الوجود الخاص للممكن، غير مستغنٍ في نفسه عن غيره، بل هو محتاج إلي علته، فيكون عارضه أيضاً محتاجاً إليها.

فلا يكون ذلك الوجود لذاته مقتضياً له بالاستقلال، بل مع علته، بخلاف الوجود الخاص الواجبي، فإنه مستقل باقتضاء الوجود المطلق، من غير إفتقار إلي شئ أصلاً.

وفيه نظر:

أما أولاً: فلأنه لا شبهة لنا، في أن المراد بواجب الوجود، وممكن الوجود، وممتنع الوجود: ما يكون الوجود محمولاً عليه حمل الاشتقاق، إيجاباً أو سلباً، لا حمل المواطأة، ولا أعم.

فإن معني الممتنع: ما لا يمكن كونه موجوداً، لا ما لا يمكن عروض مطلق الوجود لوجوده الخاص.

وكذا معني الممكن: ما يتساوي كونه موجوداً، وكونه معدوماً، لا يتساوي عروض مطلق الوجود لوجوده الخاص، ولا عروضه له، ولا المعني الأعم المحتمل لهذا.

فمعنى قولهم:" الواجب ما تقتضي ذاته وجوده ": أنه ما تقتضي ذاته كونه موجوداً.

وكيف لا، ولا يضاف أبداً مطلق الوجود إلي فرد منه.

كما لا يقال: إنسان زيد، ولا ماشي زيد، باعتبار أن هذا المطلق، حاصل له، إما ذاتياً، أو عرضياً.

نعم، قد يضاف العام إلي الخاص للبيان، كما يقال: لون السواد، لكن المراد هناك: اللون الذي هو السواد.

فيكون المراد بالعام هناك: الخاص، وتكون الإضافة بمعني: هو هو، لا بمعني: هو له، كما هو ظاهر معني الإضافة.

فيكون معني وجود الشئ: الوجود الذي به يكون موجوداً، لا الوجود الذي يصدق عليه بالمواطأة.

وأما ثانياً: فلأن عروض مطلق الوجود لوجوده الخاص، لا يخلو إما أن يكون في الخارج، أو في العقل.

وعلي الأول: يلزم انتقاض أصلين كبيرين عندهم، وهما:

- ما سبق من أن الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً لشئ واحد.

- وأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد.

وذلك لأن كل عارض لشئ ممكن، لاحتياجه إلي معروضه، سواء كان المعروض واجباً، أو ممكناً.

وسواء كان العارض لازماً، أو مفارقاً.

ولهذا بعينه، ذهبوا إلى أن وجود الواجب عينه، فيحتاج إلي علة، ولا يجوز أن تكون علته غير معروضة، لاستحالة احتياج الواجب إلي الغير بوجه من الوجوه، فيكون فاعلاً لعارضه.

ولا شك أن معروض الشئ قابل له، فهذا المعروض فاعل، وقابل معاً لعارضه.

وإذا كان كذلك، فهذا العارض أثر له.

وقد قالوا: صدر عنه العقل الأول، فصدر عن الواحد اثنان.

وبطل أيضاً ما قالوا: أن المعلول الأول هو العقل، لأنه لا يعقل أن يكون صدور العقل منه، قبل عروض الوجود له.

وعلي الثاني: يلزم أن لا يكون اقتضاؤه لمطلق الوجود لذاته بالاستقلال، لاحتياجه حينئذ إلي العقل، وإلى الحصول فيه.

وما ذكره بعض الأفاضل، من وجه الفرق بين وجود الواجب، ووجود الممكن علي الشق الثاني، من أن وجود الواجب: مستغن في الخارج، مع اقتضائه الوجود المطلق، يعني: في العقل، والممكن ليس كذلك، فافترقا، لا يغني هنا من الحق شيئاً.

لأنه يجب أن يكون الواجب مقتضياً لذاته وجوده، من غير افتقار إلي شئ أصلاً.

وإن كان الكلام فيه، ولم يحصل مما ذكره هذا، ولم يظهر الفرق بين الواجب والممكن فيما هو المطلوب، فأي فائدة في بيان الفرق بوجه أخر؟

فإن قيل: نختار أن العروض في الخارج، لكن الخارج ظرف لنفس العروض، لا لثبوته، فلا يكون العروض موجوداً خارجياً.

ولا يلزم أيضاً أن يكون العارض موجوداً خارجياً - كما ذكر في هذا المبحث - فلا يحتاج شئ منهما إلى فاعل، ولا يكون العارض أثراً له، لأن احتياج الشئ إلى الفاعل، إنما يكون في وجوده، فلا يكون أثر الفاعل الا ما هو موجود، فلا ينتقص علي هذا التقدير شئ من الأصلين كما ذكر.

قلنا: كما أن الممكن في اتصافه بالوجود محتاج إلي فاعل، كذلك في اتصافه في نفس الأمر بكل صفة - سواء كانت موجودة خارجية كالسواد، أو لا كالعمي - محتاج إليه.

فكما أن الجسم لا يصير أسود بدون فاعل، كذلك لا يصير أعمي بدونه.

وهذا بديهي، من غير فرق بين ما تكون الصفة موجودة، وما لا تكون

موجودة.

الصباغ بل نقول: أثر الفاعل أبداً، لا يكون إلا اتصاف شئ بشئ.

الصبغ فإن الصباغ لا يجعل الثوب ثوباً، ولا الصبغ صبغاً، بل يجعل الثوب أنه يتطبغاً بالصبغ في نفس الأمر، لا بمعني أنه يجعل الإتصاف موجوداً فيها كما تحققته.

فالصباغ فليس أثر الفاعل دائماً، إلا ذلك الإتصاف، الذي ليس له وجود خارجي أصلاً.

الصفه موجودة، لكن قد يلزمه وجود، بأن تكون الصفه موجودة، وقد لا تكون ولا يلزمه، كما في المتنازع.

الممتنع، لو كان اتصاف الشئ بالشئ، بمجرد اعتبار العقل، لا فى نفس الأمر، يحتاج إلي فاعل في نفس الأمر، كاتصاف المقدار بالتجزيء، لا يحتاج إلي فاعل في نفس الأمر، سوي المعتبر.

اعتراض الرازي علي الفلاسفة

هذا، وقد اعترض الإمام الرازاي هنا عليهم بوجوه، إذا حقق مذهبهم في هذه المسألة، لا يتوجه عليهم شئ منها أصلاً.

ويعلم مذهبهم، من أثناء تقريرنا الكلام في هذا المبحث، ولا بأس أن نشير هنا إلي حاصله إجمالاً، فنقول:

أنهم ذهبوا إلي أن الوجود مفهوم كلي، مشترك بين جمع الموجودات، له فرد فى كل منها.

وهذا المفهوم بديهي التصور، يعلمه كل عاقل، ممن هو اهل للإكتساب، ومن غيره.

وهو عارض لأفراده، كالكاتب بالنبسة إلى أفراده، لا كالحيوان أو الإنسان بالنسبة إلى أفرادهما.

ويدعون فى هذا الحكم أيضاً الضرورة، وينبهون عليه: بأنه مقول عليها بالتشكيك، كما ذكرنا.

والمقول علي الأشياء بالتشكيك، لا يجوز أن يكون ذاتياً لشئ منها.

ويستدلون علي هذه المقدمة، بما لا حاجة بنا هنا إلي نقله، وبيان صحتة أو فساده.

وأما أفراده، ففي الممكنات عارضة لماهياتها، ففي كل ممكن ثلاثة أشياء: ماهية، وفرد من الوجود عارض لها، وحصة منه عارضة لذلك الفرد.

وفي الواجب فرد منه، غير عارض لماهيته، بل هو قائم بنفسه، وهو عين الواجب.

فهنا شيئان فقط: فرد من الوجود، وحصة منه عارضة لهذا الفرد.

وتلك الأفراد مختلفة بالحقائق، كما أن أفراد الماشي مختلفه بها.

فحقيقة وجود الواجب، غير حقيقة وجودات الممكنات، ومباينة لها.

هذا حاصل مذهبهم.

ومن اعتراضاته عليهم: أنه يلزم مما ذهبتم إليه، إما تخلف المعلول عن علته التامة، أو احتياج الواجب إلي غيره.

وبطلان كل منهما غني عن البيان.

أما الملازمة: فهو أن الوجود المشترك بين الواجب والممكن، من حيث هو وجود، إما أن يقتضى لذاته عروضه لماهيته، أو لا عروضه لها، أو لا يقتضي لا هذا ولا ذاك.

وعلي الأول: يلزم تخلف مقتضاه عنه في الواجب، لأنه ليس عارضاً فيه الماهيه علي زعمكم.

وعلي الثاني: يلزم التخلف في الممكنات، لأنه عارض لها فيها بالاتفاق.

وعلى الثالث: يلزم أن يكون عدم عروضه لها في الواجب لعلة مغايرة، فليزم احتياج الواجب في تجرده إلى غيره.

لا يقال: المحتاج إلي العلة، هو العروض لا عدمه، إذ يكفي فيه عدم

تلك العلة.

لأنا نقول: فيحتاج إلي ذلك العدم، وهو أيضاً علة مغايرة.

ووجه اندفاعه، أن المختار هو القسم الثالث.

ولا يلزم الاحتياج، لأن عدم العروض، إنما يقتضيه الوجود المخصوص الواجبى، الذي هو حقيقة مخالفة لحقيقة وجود الممكن.

ولا يلزم من عدم اقتضاء العارض العام للحقائق المختلفة لشئ، عدم اقتضاء بعض تلك الحقائق له.

كما أن الماشي لا يقتضي قابلية الكتابة ولا عدمها، مع أن الإنسان يقتضيها، والفرس يقتضي عدمها، بل الأمر في الذاتي العام أيضاً كذلك، كالحيوان بالنسبة إلى تلك القابلية من غير فرق.

ومنها [1]: أنهم اتفقوا علي أن العقول البشرية، لا يمكن أن تدرك حقيقة ذات الله تعالي.

وقد اتفقوا علي أن وجوده مدرك لهم.

بل ادعوا فيه الضرورة - كما مر - وغير المدرِك، غير المدرَك، فيمتنع أن يكون وجوده عين ذاته.

ووجه اندفاعه: أن المدرك هو الوجود المشترك، ولا خفاء ولا خلاف فى أنه غير ذاته، وعين ذاته إنما هو الوجود الخاص.

---

(١) يشير هنا إلى إعتراضات الإمام الرازي على الفلاسفة، وما سيأتي في قوله : " منها " كذلك.

ولم يقل أحد منهم، بإمكان إدراك حقيقتة، فضلاً عن وقوعه، فضلا عن بداهته.

ومنها: أنه لو كان كما ذكرتم، لزم أن يكون كل ممكن علة لجميع الممكنات، حتي لنفسه ولعلله.

وأن يكون متصفاً بجميع صفات الواجب، ومن جملتها: أن لا يكون علة لنفسه، وأن لا يكون له علة، واللازم باطل بالضرورة.

وجة اللزوم: أن الواجب علة للممكنات، ومتصف بالصفات.

وزعمكم: أن الواجب ليس إلا الوجود الغير العارض، وعدم العروض، لا دخل له فى علية الممكنات، واقتضاء تلك الصفات، لأن العدم لا يكون علة للوجود، ولا جزءاً منها، فلم يبق للعلية إلا الوجود لوحده، والمفروض أنه مشترك بين جميع الموجودات.

فيكون وجود الواجب، مساوياً لوجود سائر الموجودات فى الحقيقة.

فتكون تلك الوجودات، مساوية لوجود الواجب فى العلية، وفى الاقتران بتلك الصفات.

بل يلزم أن تكون كل ذرة من ذرات الدنيا موصوفه بحقيقة الباري، ولا شك في استحالته.

ووجه اندفاعه: أن اشتراك مفهوم بين أشياء، لا يستلزم أن تكون تلك الأشياء متساوية فى الحقيقة، وفي لوازمها واحكامها.

فالمتصف بعلية الممكنات، وبتلك الصفات، هو الوجود الخاص الواجبي، الذي هو حقيقة مخالفه لحقائق وجدان الممكنات.

فلا يلزم ثبوت لوازمها واحكامها لشئ من تلك الوجودات.

مع أن قوله: " العدم لا دخل له فى علية الموجودات " ممنوع، فإن عدم المانع من تمام عللها.

ومنها: أن من قواعدهم التي بنو عليها كثيراً من احكامهم: أن الطبيعة النوعية، يصح علي كل فرد منها، ما يصح علي سائر افراداها، ولا تختلف مقتضياتها.

فتقول: الوجود من حيث هو وجود، محذوفاً عنه سائر العوارض، طبيعة واحدة نوعية، فلا يجوز أن تختلف مقتضياتها.

وإذا كان كذلك، فالوجود في حقنا، عرض مفتقر إلي المادة، فكيف يعقل انقلاب هذا الوجود فى حق الله تعالي جوهراً قائماً بنفسه، بحيث يكون أقوي الموجودات، وأشدها قياماً بالنفس.

ووجه اندفاعه: أن كونه طبيعة نوعية، مما لم تقم عليه شبهة، فضلاً عن دليل.

بل عندهم أن الدليل، دل علي عدم كونه طبيعة نوعية، ولا جنسية، وهو كونه مقولاً علي أفراده بالتشكيك.

فإن قيل: كلامه هذا مبنى علي أنهم قالوا: أن كل كلي، ولو كان عاماً، فهو بالقياس إلى حصصه الموجودة في الأفرد نوع، فلا يجوز أن تختلف مقتضياته بالنظر إلى حصصه.

وبذلك يتم مقصودة، لأن الوجود إذا كان مشتركاً بين الواجب والممكن، كان في وجود كل منهما حصة منه.

فيجب أن لا يختلف مقتضى الحصتين، فيجوز علي كل منهما، ما يجوز علي الأخرى، ويلزم المحذور.

قلنا: لا يلزم من عدم جواز اختلاف مقتضى الحصتين، عدم جواز اختلاف مقتضى الفردين، لأن الحصتين عارضتان للفردين، ولا يلزم توافق المعروض والعرض، في اقتضاء شيءٍ وعدم اقضائه، ولزومه وعدم لزومه.

فهنا الوجود الواجبي، الذي هو فرد من مطلق الوجود، يقتضي اتصافه بعلية الممكنات، وبسائر الصفات، وإن لم تقتضي حصة الوجود العارضة له ذلك.

نعم: إن مبنى جميع هذه الاعتراضات، توهمه أن كون مفهومٍ مشتركاً بين أفراد، يستلزم كون تلك الأفراد متساوية فى الحقيقة.

وذهوله عما قالوا: إن الوجود مقول بالتشكيك، وأن المقول بالتشكيك، لا يجوز أن تكون أفراده متساوية الحقيقة.

بل على تقدير كونة متواطئاً أيضاً، لا يلزم ذلك.

وهذا منه عجيب جدا.

مقالة بعض المشايخ المحققين

واعلم أن لبعض المشايخ المحققين، مقالة فى تحقيق أن الوجود عين الواجب، وارتضاها بعض الأفاضل غاية الإرتضاء، وجعلها من الحسن والقبول بمكان رفيع، وأحلها من اللطف والغموض بمحل منيع، حيث قال: لا يدركها إلا اولوا البصائر والألباب، الذين خصوا بحكمة بالغة وفصل الخطاب، ولا يعلمها إلا الراسخون فى العلم.

لكن إذا نظر فيها نظر الإطلاع على حقيقتها، والإحاطة بجمالتها، لا يظهر منها شئ محصل، ولا يثبت بها مطلوب منقح، فلنوردها كما ذكرها ذلك الفاضل، ثم لنتكلم عليها.

قال: كل مفهوم مغاير للوجود، كالإنسان مثلاً، فإنه ما لم ينضم إليه الوجود بوجه من الوجوه فى نفس الأمر، لم يكن موجوداً فيها قطعاً.

وما لم يلاحظ العقل إنضمام الوجود إليه، لم يكن له الحكم بكونه موجوداً.

فكل مفهوم مغاير للوجود، فهو في كونه موجوداً في نفس الأمر، محتاج إلي غيره، الذي هو الوجود، وكل محتاج في كونه موجوداً إلى غيره، فهو ممكن، إذ لا معني للممكن، إلا ما احتاج في كونه موجوداً إلي غيره.

فكل مفهوم مغاير للوجود، فهو ممكن، ولا شئ من الممكن بواجب، فلا شئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب.

وقد ثبت بالبرهان، أن الواجب موجود، فهو لا يكون إلا عين الوجود،

الذي هو موجود بذاته، لا بأمر مغاير بذاته.

ولما وجب أن يكون الواجب جزئياً حقيقياً، قائما بذاته، ويكون تعينه بذاته، لا بأمر زائد على ذاته، وجب أن يكون الوجود أيضاً كذلك، إذ هو عينه.

فلا يكون الوجود مفهوماً كلياً، يمكن أن يكون له أفراد، بل هو فى حد ذاته جزئي حقيقى، ليس فى إمكان تعددٍ ولا انقسام، وقائم بذاته، منزه عن كونه عارضاً لغيره، فيكون الواجب، هو الوجود المطلق، أي الجزئي المعرّي عن التقييد بغيره والإنضمام إليه.

وعلي هذا، لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة، فليس معي كونها موجودة، إلا أن لها نسبه مخصوصة إلى حضرة الوجود القائم بذاته.

وتلك النسبة على وجوهٍ مختلفة، وأنحاء شتى، يتعذر الاطلاع علي ماهياتها.

فالموجود كلي، وإن كان الوجود جزئياً حقيقاً.

هذا ملخص كلام ذلك المحقق.

وقد أورد الفاضل عليه، أن الذي يتبادر من لفظ الوجود مفهوم لا يمنع الشركة، فكيف يكون جزئياً حقيقاً؟

وأيضاً: المفهوم من لفظ الموجود، ما قام به الوجود، كما اشتهر فى كلامهم، فكيف يفسر بمعني لا يفهمه أحد؟.

وأجاب عن الأول: بأن الكلام في حقيقة الوجود، لا فيما يتبادر إليه

الأذهان من مدلول اللفظ.

فإنه يجوز أن يكون مفهوماً كلياً، وعارضاً اعتبارياً لتلك الحقيقة الممتنعه عن الإشتراك فى حد ذاته، كمفهوم الواجب بالقياس إلي حقيقتة.

وعن الثاني: بأن الممتنع هو البرهان، وما يؤدي إليه، لا الاشتهار في ألسنة الأقوام بمعونة الأوهام.

ونحن نقول: يجب أولاً أن يحصّل معانى الألفاظ، التي يقع الحكم عليها، أو بها، علي الوجه الذى هو مناط الحكم، حتى تتبين حقية الأحكام وبطلانها.

فمراد ذلك المحقق بلفظ الموجود، وفي قوله: " كل مفهوم مغاير للوجود، ما لم ينضم إليه الوجود، لم يكن موجوداً ".

وقد ثبت بالبرهان، أن الوجود موجود، إن كان ما تفهمه العقول، يعني المتصف بالوجود حقيقة، فهو لا يرضي به، ولا يصح أيضاً فى الوجود.

وإن كان مراده ما صرح به من بعد: أنه الشئ الذي له نسبة إلي الوجود، فهو لا يتصور بالحقيقة فى الوجود، إذ نسبة الشئ إلى نفسه لا تعقل، إلا بمحض الاعتبار، فكيف ثبت بالبرهان أنه موجود؟

وإن كان المراد معني آخر، لا هذا ولا ذاك، فليبينه حتي ينظر في صحته وفساده.

ثم قوله: " فلا يكون الوجود مفهوما كليا..." إلى آخره، إن أراد به أن الوجود الذي هو عين الواجب كذلك، وأنه لا يتصور عروض هذا الوجود للممكنات، فلا نزاع لأحد فى ذلك.

لكن لا يصح حينئذ تفريع قوله، فليس معني كونها موجودة، إلا أن لها نسبه مخصوصة إلي حضرة الوجود، لأنه لا يجوز أن يكون معناً آخر أعم من هذا الوجود، غير موجود فى الخارج، عارضاً للممكنات في نفس الأمر، ويكونْ هو ماهيه الوجود، كما ذهب إليه الفلاسفة، واعترف به ذلك الفاضل، المروج من لهذه المقاله، وليس فى المقدمات السابقة ما ينفى هذا.

فيكون معني كون الماهيات الممكنة موجودة، ما يتبارد منه من اتصافها بالوجود في نفس الأمر.

والحاصل: أنه إن كان لبديهيات العقل فى التصورات والتصديقات، ولما يلزم منها من النظريات القطعية، اعتبار فى تحقيق الأشياء، فهو ببديهته فهم أن للوجود معنيً كلياً مشتركاً بين الموجودات، هو الكون والتحقق.

ويحكم قطعاً بأن الممكنات متصفة به فى نفس الأمر، بحيث لا يشتبه عليه أصلاً، أن لهذا السواد، ولهذه الحرارة وأمثالهما، ولمحالها، تحققاً حقيقة، فللوجود مفهوم كلي.

ومعني كون هذه الأشياء موجودة، أنها متصفة حقيقة بالوجود، لا مجرد أن لها نسبة إلي الوجود، يعني غير الإتصاف الحقيقي به.

فكل يحكم ينافي شيئاً مما ذكر، فليس بحق.

وإن لم يكن لبديهياته ولوازمها اعتبار، سقط ما ذكره هذا القائل من أصله، لأنه بني الأمر علي الاستدلال بالبرهان العقلي.

مقالة: في أن الوجود موجود بنفسه

نعم، لبعضهم مقاله أخري فى الوجود، يعترف صاحبها بأنها خارجة عن طور العقل، وأنه لا يمكن الوصل إليها بمباحث العقل ودلالته، ويحكم بأن العقل معزول عن إدراكها، كالحس عن إدراك المعقولات.

وهي أن ليس في الواقع إلا ذات واحدة، لا تركيب فيها أصلاً، ولاتعدد حقيقة، هي الوجود.

وهي قد انبسطت علي هياكل الموجودات، فظهرت فيها، فلايخلو عنها شي من الأشياء.

بل هي عينها وحقيقتها، وإنما امتازت وتعددت، بتقيدات وتعينات اعتبارية، كالبحر، وظهوره في صورة الأمواج، مع أن ليس هناك إلا حقيقة البحر.

ويدعي أنه لا يظهر هذا إلا بالكشافة والمشاهدة.

ونحن نسلم أن العقل معزول بالكلية عن إدراك كثير من الإلهيات، لكن بمعني أنه لا يفهمها، ولا يحكم فيها بشي.

وأما أن إدراك نقائضها، والحكم بها أحكاماً بديهية، أو مترتبة عليها، لازمة منها قطعاً، فلا.

وقد أورد لتوضيح مراتب الوجود، وتبين الذاهب فيه تمثيل، وهو أنه لا يخفي أن الأشياءالمنيرة، لها في كونها منيرة ثلاث مراتب:

الأولي: أن يكون نور الشي مستفاداً من غيره، كوجه الأرض إذا كان

مقابلاً للشمس، فإنه ينير بشعاعها.

وفي هذه المرتبة ثلاثة أشياء: وجه الأرض، والشعاع، والشمس التي يستفاد الشعاع منها.

ولا شك في أن هذه الأشياء متغايرة، وأن زوال الشعاع عن وجه الارض جائز، بل واقع.

الثانية: أن يكون نوره مقتضي ذاته، كالشمس.

وفي هذه المرتبة شيئان: الشمس، والنور، وهما متغايران.

لكن إذا كان النور مقتضي ذاتها – كما فرض – أمتنع انفكاك النور عنها.

الثالثة: أن يكون منيراً بذاته، لا بنور زائد عليه، كالنور، فإنه لا يخفي علي عاقل، أن نور الشمس في ذاته، ليس بمظلم، بل هو منير، لا بنور أخر زائد عليه، قائم به، بل بنفسه.

وفي هذه المرتبة شي واحد، وهو بنفسه ظاهر علي أعين الناس، وسائر الأشياء، إنما يظهر عليها بواسطته علي حسب قابلياتها، ولا مرتبة في المنيرية أعلى من هذه المرتبة

إذا تقرر هذا، فالوجود أيضاً نور معنوى.

وللأشياء في كونها موجودة، ثلاث مراتب:

أولاها: أن يكون وجودها مستفاداً من غيرها، كما هو المشهور في وجود الممكنات.

وهنا ثلاثة أشياء: ذات الممكن، والوجود، والمبدأ الذى هذا الوجود منه.

وزوال هذا الوجود عن الموجود به جائز، بل واقع.

ثانيتها: أن يكون الوجود مقتضى ذات الموجود، بحيث يمتنع زواله عنه، وهذا حال وجود الواجب، على مذهب اكثر الملليين.

وفي هذه المرتبة شيئان: ذات الواجب، والوجود الذى هو مقتضاها.

وثالثها: أن يكون الوجود عين الموجود، أي يكون موجوداً بنفسه، لا بوجود مغاير له، وهو حقيقة الوجود.

إذ لا اشتباه فى أن الوجود، أبعد الأشياء عن العدم، كما أن النور أبعد الأشياء عن المظلمة، وكما أن النور منير بنفسه، كذالك الوجود موجود بنفسه.

وفى هذه المرتبة شىء واحد، هو: الوجود موجود بنفسه، وسائر الأشياء موجود به على حسب قابليتها.

ولا مرتبة فى الموجودية أعلى من هذه المرتبة، لأن فى المرتبة الثانية، وإن امتنع زوال الوجود عن الموجود به لكونه مقتضى ذاته، ولكن بسبب مغايرته له، يمكن تصور الزوال، بخلاف المرتبة الثالثة، إذ تصور زوال الشىء عن نفسه محال.

ولا شبهة فى أن واجب الوجود، يجب أن يكون فى أعلى مراتب الموجودية، فيكون عين الوجود، كما هو مذهب الفلاسفة وموحدة الصوفية.

هذا ما قيل.

ونحن نقول: قولكم: " النور ليس بمظلم " مسلم.

ولكن قولكم: " بل هو منير بنفسه " ممنوع.

فإن النور نور لا منير، لإمتناع اتصاف الشئ بنفسه بديهة.

بل من محققيهم من صرح: بأن تصور ذلك الإتصاف لا يمكن، لأن الإتصاف نسبة لا تعقل إلا بين متغايرين، وإذ لا تغاير بين الشئ ونفسه، امتنع أن تدرك هناك نسبه قطعاً.

فقول القائل: " الوجود موجود أو معدوم " ليس قضية حقيقية، بل مجرد عبارات ليس لها معان محصلة، ومفهومات ثابتة عند العقل.

وما يقال: الترديد بين النقيضين حصر عقلى، بديهي، بل من أجلي البديهيات.

فمرادهم: أن كل مفهوم، مغاير لمفهومي نقيضين مخصوصين، إذا رُدد بينهما، كان ذلك حصراً بديهياً صادقاً ضرورة.

وإنما لم يصرحوا بهذا التقيد، لأنه المتبادر من قولهم: " ترديد الشئ بين النقيضين، حصر عقلي " فلا حاجة إلي التصريح به.

أولا تري أن ترديد أحد النقيضين، بين نفسه ونقيضة، مما لا يتصور؟

فإنك إذا قلت: الجسم: إما أبيض، وإما ليس بأبيض - مثلاً - كان ترديداً مقبولاً صحيحاً بديهة.

وأما إذا قلت: الجسم: إما الجسم، وإما ليس بجسم، وأردت بالجسم

مفهومه، لا ما صدق عليه، لم يكن ذلك ترديداً بحسب المعني، بل بحسب العبارة فقط.

هذا ما ذكر، فإن صح، ثبت أن قولكم: " النور منير" مجرد عبارة ليس لها معني محصل، ولا مفهوم ثابت عند العقل.

ولكننا نقول: الحق أن التغاير الاعتبارى كافٍ في إمكان تصور النسبة.

وأن الفرق بين قولنا: " الجسم: إما أبيض، وإما ليس بأبيض ".

وقولنا: " الجسم: إما جسم، وإما ليس بجسماً ".

بأن الأول مفيد دون الثاني، لا بأن الأول صحيح دون الثاني، إلا أن يراد بعدم الصحة، عدم الإفادة.

فقولنا: " النور منير، أو ليس منيراً " ترديد صحيح مفيد، لكن الصادق منه هو الشق الثاني بحكم البديهة، لا الشق الأول كما ذكرتم، فإنه غير معقول.

وقولكم: " الوجود أبعد الأشياء عن العدم " إن أردتم به البعد باعتبار صيرورة أحدهما وصف الأخر، فلا نسلم أن الوجود أبعد الأشياء عن العدم بهذا المعني.

بل الوجود بالنسبة إلى الحركة والسكون وأمثالها، أبعد منه بالنسبه إلي العدم، فإن شيئاً منها لا يتصور أن يصير وصفاً له، فإن أحداً لا يتوهم أن الوجود متحرك أو ساكن دون العدم، فإن الحق أن الوجود معدوم.

وإن أردتم به البعد بمعني أخر، فهو لا يجديكم نفعاً، والله الموفق.

ثم قول ذلك المحقق: " أن كل ما هو محتاج في كونة موجوداً إلي غيره، ممكن " علي إطلاقه ممنوع.

فإن الممكن هو المحتاج إلي غيره، الذي هو موجده، لا إلي غيره الذي هو وجوده.

وأجاب الفاضل عنه، بأنه يندفع بنظر دقيق، وهو أنه لما احتاج فى موجوديتة إلي غيره، فقد استفاد ذلك من غيره، وصار معلولاً له، موقوفاً فى ذلك عليه.

وكل ما هو كذلك، فهو ممكن، سواء يسمي ذلك الغير وجوده، أو موجده.

وفيه نظر جلي: لأن الاعتراض ما كان إلا امتناع المقدمة القائله: أن كل ما هو محتاج إلي غيره، سواء كان ذلك الغير وجوده، أو موجده، ممكن.

فعلي المجيب أن يبرهن عليه، وليس فى كلامه ما يصلح لذلك أصلاً.

وما ذكره أولاً من الشرطية، فهو مسلم عند المعترض، لا نزاع له فيه، فلم يرد على إعادة محل النزاع بأدني تغيير فى العبارة.

ولئن أراد أنا نصطلح علي تسميه المحتاج إلى الغير مطلقاً، ممكناً، سواء كان الغير وجوده، أو موجده، فلا مشاحة.

لكن يمكنه إثبات واجب مقابل للممكن بهذا المعني، لأن الدليل كما ذكرنا سابقاً، لا يدل إلا علي ثبوت موجود، غير مفتقر في كونه موجوداً إلى موجد.

ولا يدل علي امتناع إنتهاء سلسلة الموجودات، إلي موجود يكون

وجوده مقتضي ذاته.

فإن قال: لا يجوز أن يكون الشئ علة لوجوده - كما تقدم - فالاحتياج إلي الغير - الذي هو وجوده - مستلزم للاحتياج إلي الغير، الذي هو موجده.

قلنا: قد مر ما يرد عليه، مع أنه كلام أخر لا تعلق له بما ذكره هنا، فتكون مقدماته المذكورة ضائعة، فوضح أن اندفاع الاعتراض، إنما هو بنظرٍ دقيق.

وأما النظر الدقيق، فيتبين به أنه وارد.

وهذا المبحث وإن كان خارجاً عن مقصود الكتاب، لأن المشروط فيه، إقتصار الكلام علي ما يتعلق بمقالات الفلاسفة، لكن تلك المقالة، لما كان لها نوع مشاركة، مع ما ذهبوا إليه، أعني: كون الوجود عين ماهية الواجب، وقد تصدي البعض لترويجها بتهويل العبارات، كما هو دأب الفلاسفة، فما كانت أجنبية جداً عن مقالاتهم، أردنا أن يطلع الطالب علي حقيقة الحال، لئلا يغتر بظاهر المقال.